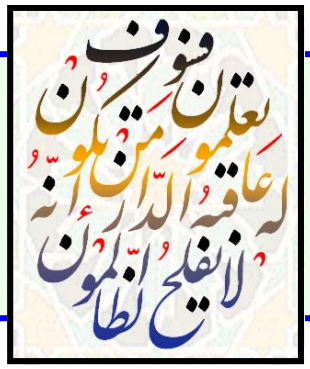

Voice of Bahrain

BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 284 سبتمبر 2006، شعبان- رمضان 1427

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

ارادة الجبابرة تتحطم امام صمود الثلة المؤمنة

قل موتوا بغيظكم ان الله مخرج ما تحذرون

جن جنون العائلة الخليفية المتغطرسة في الايام الاخيرة بسبب تصاعد أنشطة المعارضة في الداخل والخارج ضد سياساتها القمعية وتوجهاتها الارهابية، وخطت خطوات كشفت بوضوح حالة الغضب المختزن في نفوس رموزها بعد ان شعرت بفشل مشروعها وتنامي المعارضة المحلية والدولية ضده. من ذلك اولا: صدور اوامر من "جهات عليا" في منتصف اشهر الماضي بتعذيب السجناء السياسيين بعد ان قاموا باحتجاج في زنزاناتهم ضد قرار القضاء الخليفي بتمديد فترة ارتهانهم بدون مبرر او مسوغ قانوني او شرعي. وذكرت التقارير ان عددا منهم، خصوصا الرهينة البطل، موسى عبد علي، تعرض لتعذيب رهيب أدى الى إصابته بجروح بليغة. وفي إثر ذلك تصاعدت المناشدات بالسماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة غرف التعذيب لتسجيل الانتهاكات الفظيعة لحقوق الانسان، كما فعلت خلال فترة الانتفاضة المباركة. كما تمت مناشدة المقرر الخاص حول التعذيب بمجلس حقوق الانسان التابع للامم المتحدة، بزيارة غرف التعذيب الخليفية ورفع تقرير مفصل للمجلس. ثانيا: صدور توجيهات مماثلة من تلك الجهات لفرق الموت بالبدء في تصفية المعارضين، فجاء اغتيال الشهيد مهدي عبد الرحمن، من منطقة المحرق، في مفاجئا للكثيرين الذين لم يتوقعوا ان تبدأ العائلة الخليفية مسلسل التصفيات في الوقت الحاضر. وقد رفضت تلك العائلة الارهابية الاذعان للمطالبات المتعددة المصادر بتشكيل لجنة مستقلة لتقصي الحقائق، كما رفضت الافصاح عن هوية الجناة الذين ارتكبوا الجريمة، مستعملين سلاحا من النوع الذي تمتلكه اجهزة التعذيب الخليفية. ثالثا: ازداد احتقان العائلة الخليفية بعد نجاح القائمين على العريضة الاممية في إيصالها الى مكتب الأمين العام للأمم المتحدة في نيويورك، في خطوة غير مسبوقة، اعتبرها المراقبون اختراقا دبلوماسيا متميز. الابواق السلطوية سعت للتشويش على العريضة بسيل من الأكاذيب التي أصبحت محل سخرية واستسخاف واسعين بعد بث المراسم المصورة لتسليم العريضة عبر القنوات الفضائية والمواقع الالكترونية. رابعا: نجاح مشاريع المعارضة في ذكرى الاستقلال (15 اغسطس) و الذكرى المشؤومة لحل المجلس الوطني وتعليق العمل بدستور البلاد الشرعي (26 اغسطس)، وما حظيت به تلك المشاريع من تغطيات اعلامية في القنوات الفضائية العربية. وذكرت مصادر مطلعة ان حاكم البحرين اتصل شخصيا ببعض حكام الدول الاخرى مطالبا بمنع القنوات التابعة لهم عن تغطية فعاليات المعارضة. مع ذلك جاءت التغطيات والمقابلات العديدة لتدحر تلك الجهود، ولتظهر للعالم ان المعارضة البحرينية أقوى من ان تنال منها اساليب القمع الخليفية. خامسا: ثارت حفيظة تلك العائلة المستبدة بعد صدور قرار رسمي بريطاني بمنح معارض بحريني معروف، الاستاذ عبد الرؤوف الشايب، حق اللجوء السياسي، في فترة قياسية لا تتجاوز الشهرين. وعبر حاكم البحرين عن غضبه باستدعاء السفير البريطاني في المنامة للتعبير عن الاحتجاج، وبدأت الابواق الخليفي حملة اعلامية شرسة ضد المعارضة، مؤكدة حالة الاحتقان والغيظ لدى اصحاب القرار السياسي والانتهازيين الذين يأتمرون بأوامرهم.

هذا الخضم الهائل من التطورات المتلاحقة جاء على خلفية الانتصارات التي سجلتها المقاومة الاسلامية في لبنان، وانتصارها الباهر على العدو الصهيوني. وكانت العائلة الخليفية في البحرين قد خسرت الرهان عندما بادرت لشجب حزب الله في بداية العدوان، وبررت بذلك العدوان الصهيوني ضد لبنان، كما فعلت مصر والسعودية والاردن. وجاء الانتصار ليقزم اولئك الحكام الخانعين الذين لا يحسنون سوى قمع شعوبهم. ولذلك جاء النصر الكبير الذي حققته المقاومة ليسجل هزيمة عسكرية للمحتلين، ويؤكد حقيقة مهمة ذات ارتباك مباشر بالوضع في البحرين،

التتمة صفحة (8)

* اقيمت الفعالية الخاصة بالذكرى السنوية لتجميد دستور البلاد الشرعي لعام 1973م وحل المجلس الوطني في العام 1975م وذلك بصالة خاصة تابعة لمجلس اللوردات بالمملكة المتحدة. تأتي هذه الفعالية تحت رعاية وإدارة اللورد إيريك إيفبوري- نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان بمجلس اللوردات البريطاني.

وقد شارك في الفعالية كل من الأستاذ حسن مشيمع- الأمين العام لحركة "حق"، الدكتور عبدالهادي خلف- نائب برلماني سابق وأستاذ علم الإجتماع في إحدى الجامعات السويدية، الأستاذ علي ربيعة نائب برلماني سابق، بالإضافة الى الدكتور عبدالجليل السنكيس- رئيس مكتب الإعلام والعلاقات الدولية. كما تميزت الفعالية لهذا العام بمشاركة ممثلة منظمتين دوليتين عريقتين في بريطانيا هما منظمة "ردرس" ومنظمة "المادة 19".

* سلمت العريضة الدستورية الكبرى لممثل الأمين العام للأمم المتحدة في مقرها بنيويورك حيث حضر اللقاء الرسمي أيضاً ممثلاً خاصاً عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقد جاءت العريضة لتكون أكبر وثيقة شعبية على الإطلاق تحفر في تاريخ البحرين، متجاوزة كل العرائض السابقة، حيث بلغت حوالي 82 ألف توقيع من البحرينيين ممن بلغوا الثامنة عشر عند توقيعهم لها. كما تم توثيقها ضمن سجلات وثائق الأمين العام للأمم المتحدة، وكذلك ضمن سجلات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

* حصل الناشط عبدالرؤوف الشايب على حق اللجوء السياسي في المملكة المتحدة، وذلك بعد أن اقتنعت السلطات هناك بالمبررات التي تقدم بها ومنها لحمايته من سطوة النظام البحريني واستهدافه له ولعائلته بعد أعوام من الملاحقة والتضييق

وقال الشايب انه لم يقدم على هذه الخطوة إلا بعد ان يئس من عدم كف السلطات البحرينية عن ملاحقته واختلاق القضايا ضده وزجه في الكثير من التهم التي تمسه وتمس سمعته

وأشار الشايب أنه حصل بسهولة على اللجوء بعد أن قدم الوثائق التي حملها معه لإثبات استهداف من قبل السلطات الأمنية في البحرين، مؤكدة ان الشايب بإمكانه الآن السفر إلى أي مكان عدا البحرين بعد ان تم إعطاؤه جواز سفر خاص باللاجئين السياسيين.

* ناشدت حركة حق كل المنظمات الدولية المعنية خصوصا منظمة الصليب الأحمر الدولي ومقرر الأمم المتحدة الخاص بالإعتقال التعسفي للترتيب لزيارة المعتقلين في سجون آل خليفة للتعرف عن قرب من حقيقة وضعهم ومعاناتهم.

تقرير عن فعالية مجلس اللوردات
23 أغسطس 2006م لندن – المملكة المتحدة

في الساعة الثانية عشرة ولمدة ساعتين تقريباً من ظهر الأربعاء 23 أغسطس 2006م أقيمت الفعالية الخاصة بالذكرى السنوية لتجميد دستور البلاد الشرعي لعام 1973م وحل المجلس الوطني في العام 1975م وذلك بصالة خاصة تابعة لمجلس اللوردات بالمملكة المتحدة. تأتي هذه الفعالية تحت رعاية وإدارة اللورد إيريك إيفبوري- نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان بمجلس اللوردات البريطاني.

وقد شارك في الفعالية كل من الأستاذ حسن مشيمع- الأمين العام لحركة "حق"، الدكتور عبدالهادي خلف- نائب برلماني سابق وأستاذ علم الإجتماع في إحدى الجامعات السويدية، الأستاذ علي ربيعة نائب برلماني سابق، بالإضافة الى الدكتور عبدالجليل السنكيس- رئيس مكتب الإعلام والعلاقات الدولية. كما تميزت الفعالية لهذا العام بمشاركة ممثلة منظمتين دوليتين عريقتين في بريطانيا هما منظمة "ردرس" ومنظمة "المادة 19".

فقد سلط اللورد إيفبوري الضوء على تداعي الوضع السياسي والإمني في البحرين جراء تهميش الإرادة الشعبية واستمرار عملية التضليل في رسم صورة غير حقيقية عن الوضع السياسي في البحرين الأمر الذي انعكس على التقارير الدولية التي بدأت تصدر بشكل ملفت للمراقبين.

وأشار اللورد إيفبوري الى الوفد البحريني الذي ذهب لنيويورك لتسليم العريضة الدستورية الكبرى للأمين العام للأمم المتحدة، والى أهمية هذه العريضة المعبرة عن إرادة الشعب البحريني في تقرير مصيره فيما يخص كتابة دستوره بيده. وأشار الى المعتقلين واستهداف النشطاء، والى مركز البحرين لحقوق الإنسان واستهداف عبدالرؤوف الشايب رئيس اللجنة الوطنية للشهداء وضحايا التعذيب، التمييز ضد الشيعة وأشار الى تقرير منظمة الازمات، والى محاولات تغيير التركيبة السكانية من خلال التجنيس السياسي.
كما ذكر تقريرمنظمة هيومان رايتس ووتش بخصوص قانون التجمعات، والى ضرب الإعتصامات السلمية واعتقال النشطاء والمشاركين فيها، كما اشارالى معتقلي الدانة والى محاكمتهم في الأسبوع الماضي وما تعرضوا له من تعذيب وضرب نتيجة قيامهم بالإضراب عن الطعام احتجاجاً على تمديد حبسهم دون محاكمة، ودعا منظمة العفو الدولية الى استدراك وضع السجناء وعمل اللازم.
كما سلط الضوء على الفساد وعلى دور بريطانيا في تلميع صورة النظام من خلال تخصيص ميزانية لذلك، وتحدث عن زيارة الشيخ حمد وكيف تم تخصيص رجال أمن لمرافقته وغلق الشوارع على غير العادة، مما تسبب في الإزدحام في شوارع لندن القريبة من فندق دورشستر، وقارن ذلك بعدم القيام بذلك برئيس فنزويلا عند زيارته لندن في شهر مايو الماضي.
وسلط الضوء على عدم إهتمام بريطانيا والولايات المتحدة بتطبيق قانون حماية الجلادين وعلى رأسهم البريطاني إيان هندرسون، وعن قانون الإرهاب الذي تمت المصادقة عليه مؤخراً ويعرف الإرهاب بشكل مريب منها تهديد الوحدة الوطنية، ومناهضة وانتقاد

دستور 2002.
كما أشار الى السيطرة على الإنترنت ومحاولة منع البحرينيين من الوصول للمعلومات عن طريقها، وآخرها منع الوصول على موقع "القوقل إيرث" الذي يعرف بالمباني والأراضي وقد منعت السلطة البحرينيين من القدرة على الولوج له واستخدامه، ويدلل على قلق السلطة من وصول الناس للمعلومة وسوف يكتشف الشيخ حمد من الوقوف أمام سيل المعلومات القادم.

وقد كان اول المتحدثين الدكتور عبدالجليل السنكيس حيث ألقى كلمة قصيرة بعنوان "من الملك ، للملك" معبراً عن التوجه الحقيقي للدور الذي قام به الشيخ حمد في فرضه للدستور الذي صاغه للتأكد من تمركز الصلاحيات بيده، وتهميش الإرادة الشعبية. وان التوجه الأصلي لشعب البحرين هو الحصول على دستور "من الشعب للشعب".
وتبع السنكيس الأستاذ علي ربيعة- النائب السابق- مبتدئاً بتهنئة عبدالرؤوف الشايب على حصوله للجوء السياسي في بريطانيا لحمايته من سطوة النظام البحريني واستهدافه له ولعائلته بعد سنين من الملاحقة والتضييق. ثم عرج الأستاذ ربيعة على تحليل للوضع الدستوري في البلاد مقارناً إياه بالوضع القائم أثناء تفعيل الدستور العقدي لعام 1973م مؤكداً على أن الحل للأزمة الدستورية هي بوجود دستور ديمقراطي جديد يصوغه أبناء الشعب من خلال هيئة منتخبة.
السيدة كارلا المدير التنفيذي لمنظمة "ردرس" تحدثت عن التعذيب والمعذبين ووجود القوانين المانعة لمحاسبتهم على الجرائم التي اقترفوها في المرحلة السابقة. كما تحدثت عن قانون الإرهاب وتعرضت لبعض المواد التي تثير الإهتمام وأشارت الى بعض تو صيات لجنة مناهضة التعذيب وعلاقتها بقانون حماية المعذبين (قانون بمرسوم 56) وقانون الإرهاب.

أما السيدة صوفي من منظمة "المادة 19" فقد سلطت الضوء على قانون التجمعات وعلاقته بحرية التجمع والتضييق المستمر على حرية التعبير من خلال القوانين المتعددة ومنها قانون التجمعات وقانون الإرهاب وقانون الطباعة والنشر. وأشارت صوفي الى العلاقة بين الإنفتاح الإعلامي والإستقرار وديمومته، على خلاف ما تقوم به السلطات في البحرين، إضافة الى استهداف النشطاء. وعددت ثلاث نقاط مهمة للتغيير ومنها: تحرير الإعلام وإزالة مواطن التضييق، احترام إعلان الأمم المتحدة للمدافعين عن الحقوق، والتصديق على العهدين الدوليين للحقوق السياسية والمدنية إضافة للبروتوكولات التابعة له والخاصة بالتمكين الشعبي.

أما الدكتور عبدالهادي خلف- النائب البرلماني السابق والمقيم في السويد- فقد سلط الضوء على أمله أن تتمكن حركة "حق" من قيادة و خلق حالة الممانعة ضد عملية التسليم التي بدت عبر إعلان الجمعيات المقاطعة عن مشاركتها في الانتخابات القادمة معبراً عن وجود صفقة غير مكتوبة لدور بعض القوى المجتمعية المؤثرة التي دعت الى المشاركة مقابل بعض الضمانات الخاصة بها. وان حالة الممانعة المتثلة في "حق" هي الأمل المتبقي الوحيد في قبال مناهضة الإستسلام للواقع المفروض من قبل السلطة.
وقد تم عرض فيلم أعدته حركة "حق" بعنوان "وتستمر مسيرة النضال" سلط الضوء على العريضة الأممية والدور التاريخي للأمم المتحدة في التأكيد على عروبة البحرين والتحول الديمقراطي في بداية السبعينات، كما سردت الفعاليات التي قامت بها المعارضة لتقديم المطالب الشعبية للنظام الذي قابلها بالتجاهل، بل اعتقل القائمين على جميع التواقيع على عريضة الجمعيات التي رفض الشيخ حمد ان يستقبلها. وعرض الفيلم حملة جمع التواقيع على العريضة الأممية وطلب الموقعين الموجه للأمين العام للأمم المتحدة.

قضية احداث مجمع الدانة: الحكم باستمرار الحبس حتى إشعار آخر

19 مواطنا - بينهم أربعة طلبة قاصرين وثلاثة ناشطين- محبوسين منذ خمسة اشهر بتهمة المشاركة في اعتصام ، فيما جلسات المحاكمة لا زالت في بدايتها

تابع مركز البحرين لحقوق الإنسان جلسات محاكمة 19 مواطنا متهمين في القضية المعروفة بقضية مجمع الدانة التجاري، القضية رقم 7 / 2006 / 2152 / 7. وقد حضر جلسة المحاكمة أمس الثلاثاء نبيل رجب نائب رئيس المركز. وصرح رجب بأنه قد لاحظ تطورا إيجابيا في السماح له ولأهالي المعتقلين بحضور جلسة المحاكمة، كما تم السماح بلقاء قصير بين المتهمين وأهاليهم بعد الجلسة مباشرة. إلا أن المركز قد تلقى بعد جلسة المحكمة اتصالات من الأهالي تعبر عن قلقهم على سلامة المعتقلين وذلك لنيتهم القيام باحتجاج جماعي على استمرار حبسهم.

وقد قررت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى برئاسة القاضي الشيخ محمد بن علي آل خليفة تأجيل الجلسة إلى 14 سبتمبر القادم، ورفضت المحكمة للمرة الثالثة طلبا تقدم به المحامي عبدالله الشملاوي بإطلاق سراح المعتقلين على ذمة القضية. ويثير استمرار حبس المتهمين منذ 10 مارس الماضي، القلق البالغ حيث تم حتى الآن حبس هؤلاء المواطنين لمدة تتجاوز خمس شهور مما يعد عقوبة قد تم إنزالها بهم قبل إثبات أدانتهم.

ويستمر حبس 17 من المتهمين بسجن الحوض الجاف رغم أن ملفات الدعوى ضدهم تخلوا من أية أدلة تتصل بارتكاب هؤلاء أي نوع من المخالفات، باستثناء تهمة المشاركة في اعتصام للمطالبة بالإفراج عن معتقلين. حيث تقول أجهزة الأمن بان الاعتصام كان مرخصا في الصباح ولكنه لم يكن كذلك في المساء ولذلك قامت بتفريقه بالقوة. بينما يقول المنظمون بأن الترخيص كان ممتدا حتى الغروب، وانهم توقفا لاداء صلاة الجمعة. وان قوات الأمن الخاصة قامت بتفريق المعتصمين بالقوة دون سابق إنذار، رغم أن قانون التجمعات البحريني يشترط مطالبة المتجمعين بالتفرق قبل استخدام القوة ضدهم.
في حين يعاني اثنان من المتهمين من السجن المنعزل في مركز شرطة ام الحصم. حيث تتهم النيابة هذين المواطنين بالاعتداء على أحد رجال الأمن في الحوادث التي وقعت داخل مجمع الدانة وذلك بعد تفريق المعتصمين. وطالب هذان المتهمان من القاضي في جلسة الأمس بان يتم نقلهم مع بقية المتهمين وضمان حقوقهم كمتهمين.

وكانت المحكمة قد قررت في وقت سابق إطلاق سراح أحد المعتقلين وهو قانع صالح عبدالنبي، 25 سنة، الناشط بلجنة المصابين بامراض الدم الوراثية، وذلك للتدهور المستمر في حالته الصحية بسبب معاناته من مرض السكلر، وقد تم إطلاق سراحه بضمان مكان إقامته. ولكن المركز تابع بقلق قرار النيابة العامة استمرار حبس الناشط بلجنة أهالي المعتقلين، السيد علي مجيد، رغم تبرئته من تهمة المشاركة في اعتصام ديسمبر 2005 بمطار البحرين، حيث ضمت النيابة اسمه إلى المتهمين في قضية الدانة وأمرت باستمرار حبسه. كما يستمر اعتقال موسى عبدعلي، 25 عاما، الناشط بلجنة العاطلين والذي تعرض قبل شهور من اعتقاله إلى الاختطاف والاعتداء الجنسي والجسدي على يد من يعتقد بأنهم من الأجهزة الأمنية. ولا تزال قضيته مفتوحة لدى القضاء والجهات الدولية دون نتيجة حتى الآن فيما يقبع هو في السجن بتهمة المشاركة في اعتصام الدانة.

وتشير ملفات قضية الدانة الموجودة لدى المحامين، وكذلك توثيق افادت الشهود التي قام بها مركز البحرين لحقوق الإنسان، وأيضا الأفلام والصور التي بحوزة المركز الى التالي:

- ان الاعتصام الذي نظمته لجنة أهالي المعتقلين يوم 10 مارس للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين، كان سلميا وشارك فيه عدد كبير من النساء والاطفال. وان اللجنة المنظمة قد أخطرت الجهات الأمنية بالاعتصام وحصلت على موافقتها.

- ان قوات الأمن الخاصة وبدون إنذار مسبق وقبل حوالي نصف ساعة من انتهاء الاعتصام استخدمت القوة – بما في ذلك القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاط- بدعوى أن الاعتصام غير مرخص وان بعض المعتصمين هتفوا بشعارات مناهضة للحكومة.

- أن المعتصمين -والذين قدر التقرير الأمني عددهم بمائة وخمسين- قد التجأ بعضهم إلى مجمع الدانة التجاري لحماية أنفسهم من الرصاص المطاط ومسيل الدموع حيث لا يوجد أي مكان قريب آخر.

- دخول المعتصمين إلى المجمع التجاري كان بشكل هادئ، وان إدارة المجمع حاولت منع قوات الأمن الخاصة من الدخول الى المجمع والمحلات التجارية. ولكنها رغم ذلك دخلت المجمع والمحلات التجارية واستخدمت الغاز المسيل للدموع وقامت بملاحقة من تشك بأنهم من المشاركين في الاعتصام.

- أن جميع المتهمين تم اعتقالهم بشكل اعتباطي في داخل مجمع الدانة، ولم يتم اعتقال أي منهم متلبسا في أعمال العنف التي حدثت خارج المجمع التجاري بعد فض الاعتصام بالقوة.

- فيما عدا اثنين من المتهمين الذين تم الادعاء بأنهم يظهرون في صور الاعتداء على أحد رجال الأمن بعد دخوله لملاحقة المعتصمين في الطابق الثاني من المجمع، فلا يوجد في أوراق الدعوى أية دلائل تربط بين المتهمين والادعاء الإصابات التي لحقت ببعض رجال الأمن وبعض السيارات في محيط المجمع التجاري.

- قامت أجهزة الأمن والنيابة والصحافة باستخدام بعض الصور التي تظهر اعتداء بضعة أشخاص على رجل أمن، في حين تم إخفاء صورة كثيرة أخرى من نفس المصدر تبين سلمية الاعتصام، والاعتداء الوحشي الذي قامت به قوة الأمن الخاصة على المواطنين داخل المجمع التجاري، والذي تسبب في إصابة واختناق العشرات بينهم نساء و أطفال.

- شهد صاحب المحل التجاري الذي وقعت فيه الاعتداءات و الإعتقالات، بان قوات الأمن الخاصة صادرت أشرطة التصوير الخاصة بالمحلات. وحين طلب المحامون في جلسة سابقة بضم تلك الأشرطة إلى ملف القضية، نفى ممثل النيابة جودها. مما قد يدلل على قيام الجهات الأمنية بإخفاء دليل مهم في القضية، والتستر على استخدام قوات الأمن الخاصة للقوة المفرطة اثناء الملاحقة والاعتقال.

إن مركز البحرين لحقوق الإنسان يطالب بالإفراج الفوري عن المعتقلين وخصوصا أولئك اللذين لا يوجد أي دليل لقيامهم باستخدام العنف، ومن بين هؤلاء ثلاثة من الناشطين في لجان حقوق الإنسان.
وإذا كان هناك ما يستدعي محاكمة هؤلاء بجنحة المشاركة في تجمع غير مرخص، فذلك لا يمنع إطلاق سراحهم أثناء مواصلة جلسات المحاكمة.

وان المركز يطالب خصوصا بإطلاق سراح أربعة من المتهمين الذين تقل أعمارهم عن 18 عاما والذين هم طلبة مدارس، وذلك التزاما بمعايير حقوق الإنسان والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي تلتزم بها البحرين باعتبارها عضو فيها.

بيان خبري
العريضة الدستورية الكبرى تُسلّم للأمين العام للأمم المتحدة

في الساعة العاشرة من مساء الإثنين 14 أغسطس 2006 بتوقيت البحرين (الساعة الثالثة عصراً بتوقيت مدينة نيويورك) قام الوفد البحريني المكلف بتسليم العريضة الدستورية الكبرى الى مكتب الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان.

وقد قام الوفد البحريني المكون من الأستاذ حسن مشيمع –أمين عام حركة "حق"، والدكتور عبدالجليل السنكيس- مدير مكتب العلاقات الدولية والإعلام بالحركة، والآنسة مريم الخواجة- ناشطة بحرينية- والسيد حسين عبدالله –ناشط بحريني، بمقابلة ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة وكذلك ممثل المفوض السامي لحقوق الإنسان في نيويورك.

وتعتبر هذه العريضة الدستورية الأكبر في تاريخ البحرين حيث بلغ عدد الموقعين عليها حوالي 82 ألف من البحرينيين من الجنسين من مختلف التوجهات والخلفيات السياسية والدينية الذين بلغوا الثامنة عشر عند توقيعهم. وتجدر الإشارة الى أن عدد الذين شاركوا في إنتخابات أكتوبر 2002م 142 ألف من أصل 243 ألف ممن تنطبق عليهم شروط الإنتخاب.

وقد تم تدشين هذه العريضة في بداية فبراير الماضي وانتهت في شهر يونيو الماضي ليتم نقلها للحفظ في مكاتب الأمم المتحدة لحين التسليم الرسمي الذي تم يوم أمس، وتطالب بكتابة دستور ديمقراطي جديد يصيغه ممثلي الشعب المنتخبين ويكون ذلك تحت اشراف الأمم المتحدة.

كما تم في صباح هذا اليوم عقد مؤتمر صحافي في معهد كارنيكي للسلام الدولي في واشنطن شارك فيه كل من الأستاذ حسن مشيمع والدكتور عبدالجليل السنكيس والسيد حسين عبدالله حيث تم تعريف الحضور على خلفية العريضة الدستورية الكبرى ومطالب الشعب البحريني التي بدأت في عشرينات القرن الماضي وتمركزت على المشاركة الديمقراطية ورعاية الحقوق والعيش الكريم. وقد حضر المؤتمر ممثلون عن الإعلام ومنظمات دولية معروفة.

وقد تبع المؤتمر الصحافي برنامج مكثف مع ممثلي المنظمات الحقوقية والبحثية في العاصمة الأمريكية واشنطن.

تنفيذ الوعد - تسليم العريضة الدستورية الكبرى للأمم المتحدة

وأخيراً تم بعون الله وحمده تسليم العريضة الدستورية الكبرى لممثل الأمين العام للأمم المتحدة في مقرها بنيويورك حيث حضر اللقاء الرسمي أيضاً ممثلاً خاصاً عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقد جاءت العريضة لتكون أكبر وثيقة شعبية على الإطلاق تحفر في تاريخ البحرين، متجاوزة كل العرائض السابقة، حيث بلغت حوالي 82 ألف توقيع من البحرينيين ممن بلغوا الثامنة عشر عند توقيعهم لها. كما تم توثيقها ضمن سجلات وثائق الأمين العام للأمم المتحدة، وكذلك ضمن سجلات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

لقد تزامن تسليم هذه العريضة التاريخية مع مناسبة عزيزة على نفوس البحرينيين وهي الذكرى السنوية لإستقلال البحرين لتعبر عن محطة وطنية مهمة طالما تطلع لها الشعب لترسم مستقبله على خطى رصينة مستفيداً من تجارب الماضي ومعبراً عن إصراره في المضي قدماً لآفاق المستقبل المشرق. ومن هنا، فإن تسليم هذه العريضة يعبر عن بداية مشوار نضال شعبي تتضافر فيه جهود الجميع لأرساء قواعد الإصلاح الحقيقي في جميع مفاصل الدولة، ويتم فيه تعزيز دور الشعب في رسم حياة حرة كريمة يرعاها دستور ديمقراطي تصوغه هيئة منتخبة منه.

يا أبناء شعبنا الوفي،،
نشكر الله العلي القدير الذي وفقنا لخدمتكم وحيث تحقق الوعد الذي قطعناه على أنفسنا بعدم التنازل عن المطالبة بالحقوق الشعبية وتسليم العريضة الأممية لمكتب السكرتير العام للأمم المتحدة. من جانب آخر، فإننا نتوجه بالشكر والتقدير لكل فئات الشعب التي شاركت ودعت ودعمت التوقيع على العريضة الدستورية الكبرى التي جاءت تعبيراً عن أبسط حقوق المواطنين بغض النظر عن خلفيتهم الدينية والمذهبية والسياسية.

إن تسليم هذه العريضة الكبرى عبارة عن خطوة أولى في مشوار النضال الشعبي المطالب بأن تكون السيادة للشعب مصدر السلطات جميعاً وهو الوحيد الذي يملك حق تعديل أو تغيير الدستور بحسب الأعراف الدولية والنظم الديمقراطية وهذا ما يفتقده دستور 2002 غير الشرعي الذي فرض من جهة منفردة. ونؤكد مرة أخرى باننا لن نألو جهداً في استثمار كل المناسبات الشعبية والدولية لكشف الحقائق وطرح قضايا شعب البحرين ومطالبه العادلة للمجتمع الدولي وفي مقدمتها حقه في إدارة شئونه من خلال دستور ديمقراطي جديد يعبر عن طموحاته وحقوقه. كما نؤكد رفضنا وشجبنا وسعينا لمناهضة البرنامج الممنهج للنظام في مسخ الهوية البحرينية وتغيير التركيبة الديموغرافية لشعب البحرين من خلال استيراد المواطنين من الخارج في عملية أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها عملية "استيطان" على غرار ما يقوم به الكيان الصهيوني مع أبناء الشعب الفلسطيني.

ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة

ممثل المفوض السامي لحقوق الإنسان في نيويورك

إننا نؤكد من خلال هذا البيان موقفنا السابق والداعي الى مقاطعة المجالس غير الشرعية والمفرزة من الدستور غير الشرعي بما فيها الإنتخابات الصورية القادمة- على اعتبار أن المشاركة فيها ترسخ واقعاً خاطئا وتشكل شهادة زور لما جرى عشية 14 فبراير 2002م. إننا ندعوكم جميعاً لمواصلة الصبر والإصرار على المطالب دون يأس أو قنوط أو كلل، وعدم الإنجرار وراء الدعاية الكاذبة والإنخداع ببرامج الترغيب التي ينتهجها النظام بين الفينة والأخرى، حيث أثبتت التجارب أنه المستفيد الأول والأخير من هذه البرامج وكذلك المنتفعين حوله.

إننا بتكاتفنا وتعاضدنا ووحدتنا قادرين على مواجهة خطط النظام الرامية إلى إضعافنا وترسيخ مصادرة كل أنواع التعبير والتجمع والإعتراض للأفراد والجماعات والمؤسسات من خلال ترسانة القوانين التعسفية. إن المجتمع الدولي يتابع بقلق ما يجري في البحرين-مملكة الصمت- وإن الشعب قادر على مواصلة كشف زيف ادعاءات النظام وتعريته.

إن النصر من حليف الشعوب المناضلة والمصرة على مطالبها، وما النصر إلا من عند الله، وما ضاع حق وراءه مطالب،،

حركة حق تدعو الصليب الأحمر الدولي والمقرر الخاص بالإعتقال التعسفي لزيارة معتقلي الرأي في البحرين

فيما يلي شهادة معتقلي الرأي في البحرين الذين يعانون العذاب والألم على مدى الستة شهور الماضية ودون محاكمة في سجن "الحوض الجاف". هذه الرسالة من المعتقلين تم تهريبها من السجن بعد ان المعاملة السيئة التي عانوها بعد تأجيل المحاكمة الاخيرة.

وتعبر حركة "حق" عن دعمها لمطالب المعتقلين بالإفراج الفوري وغير المشروط، كما تطالب بالإعتذار لهم وتعويضهم وتقديم المتورطين في تعذيبهم للعدالة. وستواصل "حق" قضيتهم على المستوى المحلي والدولي حتى تراهم مجموعين بسلام وأمان مع أحبهم وعائلتهم.

وتعرب "حق" عن قلقها العميق على سلامة وصحة أولئك المعتقلين الذين اعتقلوا وتم حبسهم لأسباب سياسية بحتة، وتناشد كل المنظمات الدولية المعنية خصوصا منظمة الصليب الأحمر الدولي ومقرر الأمم المتحدة الخاص بالإعتقال التعسفي للترتيب لزيارة هؤلاء المعتقلين في سجنهم للقرب من حقيقة وضعهم ومعاناتهم.

شهادة معتقلي الرأي "مجمع الدانة" الذين مضى على حبسهم بدون محاكمة 6 شهور في سجن الحوض الجاف-البحرين

بسمه تعالى

الأحداث المستجدة:

في تاريخ 15/8/2006م تم تقديمنا للمحكمةالصورية كالعادة، لم يحقق في القضية بحجة عدم حضور الشهود من رجال الشغب الذين بحسبإدعائهم تم الاعتداء عليهم.

فأعلنا استياءنا مما يحصل لنا من ظلم وحيف, وبناءً علىذلك قررنا بأن لا نتعاون وذلك بالامتناع عن حضور جلسات المحكمة وبدء الإضراب عنالطعام.

وعند رجوعنا إلى السجن أدينا الصلاة وثم قرأنا القرآن والدعاء وتفاجئنابحضور قوات الشغب وتم الهجوم علينا وتم ضربنا بعنف وقسوة وقيدت أيدينا للخلفوأخرجنا في ساحة المركز وتم بطحنا على وجوهنا في حرارة الشمس لأكثر من ساعتين وتمضربنا بالهراوات وركلنا بالأحذية حتى أخذت الدماء تسيل من أجسامنا وتعرض بعضنا إلىإصابات وكسور في الأيدي والأرجل وحالات الإغماء.

والاهم من ذلك كله تم بطح أحدالموقوفين في سن السادسة عشر على بطنه وجاءه احد ضباط الشغب وقال له إذا أضربت عنالطعام مرة ثانية وتعاونت مع بقية المعتقلين فسوف أهتك عرضك وشرفك وأفعل فيك كذاوكذا، وتحرش به جنسياً إذ استلذ بملامسة عورته وحاول إنزال ثيابه حتى أخذ يصرخويستنجد وتركه بعدما صار يبكي بمرأى ومسمع من المعتقلين ورجال الشرطة والشرطةالمسئولين عن المركز والضباط والضابط الذي أمر بجلب الشغب.

وبعد ذلك تم إدخالنا إلىالزنزانات ونحن مكبلي الأيدي وجاءنا الضباط وانهالوا علينا بالكلمات الجارحةوالاهانات غير لائقة وتم مصادرة جميع محتويات الزنزانات الخاصة بنا حتى الفرش الذيننام عليه, وتم تفريق بعضنا حيث أخذ خمسة أشخاص منا إلى سجن الحد إما البقية فظلوافي سجن الحوض الجاف وتم منعنا جميعا من الذهاب إلى المستشفى للعلاج في نفس اليومكما منعنا من الاتصال بأهالينا أو الزيارة والتكلم مع الشرطة كي لا يصل خبرالاعتداءات والانتهاكات إلى الخارج.

وتمسك كل من المعتقلين في سجني الحد والحوضالجاف بالإضراب وبعد يومين من الإضراب طالبنا بجمعنا في السجن السابق (الحوض الجاف) مع بعض وتسهيل أمورنا وتمت الموافقة على ذلك بشرط فك الإضراب فوافقنا على ذلك وتمجمعنا في سجن الحوض الجاف.

فتفاجأنا بالمضايقات من قبل المسئولين والشرطة في السجنكما وكنا ممنوعين من كل شيء، حتى الحمام أو الخروج للوضوء وللصلاة كان تحتالمضايقات، وعندما كان أحدنا يستحم كنا نمنع من الخروج ولو كان للضرورة وعندما كنانطلب الذهاب للمستشفى لا يسمح لنا بذلك إلا بعد ساعات من سقوط المريض مغشياً عليه.

استأنفنا الإضراب من جديد ومر على حالنا هذا خمسة أيام بعدها تمت تسوية بموجبهايتم فك الإضراب من قبلنا وتسهيل ظروفنا في السجن وإرجاع الوضع إلى ما كان عليه ماقبل المحكمة الأخيرة. إلا أنه لم يتم تحقيق مطلب الإفراج عنا وإنهاء جلساتالمحكمة.

ومنهنا نطالب بالإفراج عنا حالا لأننا لم نرتكب أي جناية وإننا معتقلون سياسيون ولسناجنائيين أو مخربون كما تدعي الحكومة.

ومن هذا المنطلق سوف نواصل ضغوطنا السلمية والمتكررة حتى الإفراج عنا ولن يكون هناك مكان للتراجع ولا مكان للذل فنحن مصممونوماضون على ما سنقدر عليه...

"الفرج آت آت إنشاء الله"

معتقلوا أحداث الدانة

العائلة الخليفية تواصل ردود فعلها للعريضة الأممية و"حق" تطالب المنظمات الدولية بزيارة سجون التعذيب

واصلت السلطات البحرينية تفاعلها مع مشروع العريضة الدستورية الكبرى التي تم تسليمها لمكتب الأمين العام للأمم المتحدة في 14 أغسطس 2006 بنيويورك. ولم تقتصر ردود الفعل على الحظر والحصار الإعلامي في داخل وخارج البحرين، بل تعداه لتوجيه الأقلام المأجورة ل شخصيات المعارضة. ولم يكن ذلك كافياً للتعبير عن حنقها وغضبها أمام ممثلي مكاتب الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف، بل تعدت ذلك لتصب جام غضبها على معتقلي الرأي والنشطاء المعتقلين دون محاكمة لأكثر من 6 أشهر. فقامت باستعادة الوسائل القديمة في التعامل مع السجناء السياسيين من إذاقتهم جميع صنوف التعذيب من الضرب المبرح في مناطق حساسة من الجسم، والمشي دون نعل او لباس واق في العراء تحت وطاة الشمس الحارقة في صيف البحرين، والتحرش الجنسي والتهديد بالإعتداء عليهم والتمثيل بهم.

وقد قامت الحركة مؤخراً باصدار تقارير عن الوضع الحقوقي لأولئك الأبطال كما تواصلت

التتمة صفحة (6)

المعتقل البطل، موسى عبد علي، لم يفتأ يطالب باطلاق سراح السجناء السابقين، حتى اعتقل نفسه، وتعرض للتعذيب الشديد، وما يزال مرتهنا لدى آل خليفة

"حق" تتواصل مع المنظمات الدولية
التتمة من صفحة 5

بشكل مباشر مع العديد من المنظمات الحقوقية المعنية بتعذيب معتقلي الرأي وحماية النشطاء والمدافعين عن الحقوق ومن المتوقع أن يطالب بعض تلك المنظمات بزيارة معتقلي الرأي في البحرين للاطلاع على حقيقة الفظاعات التي قام بها جلاوزة النظام في محاولة لكسر همم الأحرار والتأثير على نفسياتهم العالية.
إن السلطات البحرينية تحاول ان تنشط ذاكرة النشطاء والمعارضين بهذه الأساليب، ظناً منها بان الشعب قد نسي تلك الأيام العصيبة، ووثق بالوعود التي لم يف رموزه بأي منها، بل كانت محل كذب وتضليل على الشعب البحريني.

ولم يكن إغتيال المواطن مهدي عبدالرحمن بالسلاح وأمام الملأ محل صدفة أو مبني على تنازع شخصي، فلسنا في دولة تسمح بتداول السلاح. نعم، هناك من يمتلك السلاح ولكنه محصور على العائلة الخليفية وأفراد الجهاز الأمني، ولايمكن قراءة ما حدث بعيداً عن فكرة إستعداد النظام للإغتيالات الشخصية المبرمجة للمعارضين والنشطاء. يأتي هذا الأسلوب بعد أن عجز في احتواء كل المعارضة التي نجح من صمد منها الى تدويل قضية الشعب البحريني وتوصيل مطالبه الى أعلى مستوى دولي ممكن. وحيث فشل النظام في احتواء أنشطة أولئك، وفي ظل النجاح الذي تكللت به العريضة الدستورية الكبرى، والتفاعل الشعبي المنقطع النظير معها ومع حركة "حق"، كان لابد ان يتم مواجهة ذلك بقوانين الإرهاب وفرق الموت على غرار ما حدث أيام الدكتاتور المعروف بينوشيه في السبعينات، عند ما انتشرت فرق الموت الموجهة للمعارضين الحقيقيين.

وقد تزامنت ردود الفعل السلطوية بعملية إستيطان للألاف من الجنسيات المختلفة الأمر الذي لاحظه المواطنون بشكل يومي من خلال الطوابير الطويلة من غير البحرينيين الذين ينتظرون استلام جوازاتهم من دائرة الهجرة والجوازات والجنسية البحرينية. وقد تمت الإشارة إليه عبر الإعلام المحلي، بشكل ملفت، للأسف دون ان تكون هناك ردات فعل شعبية مناسبة مع هذا الحدث الخطير. إن هذا التحرك من النظام، بلا شك، هو ردة فعل للرقم التاريخي للبحرينيين الموقعين على العريضة الدستورية الكبرى الذي بلغ عددها 82 ألف. تجدر الإشارة الى أن هذه العريضة التاريخية قد تم توثيقها في كثير من مراكز الأرشفة والمؤسسات البحثية ومكاتب الأمم المتحدة إضافة لأرشيف المكتبة التابعة للكونكرس الأمريكي. وعليه، فإن العريضة وهذا الموقف التاريخي من البحرينيين الذين قاموا بالتوقيع عليها قد دخل السجل التاريخي ولا يمكن للنظام مهما عمل ان يمحيه من ذاكرة تاريخ البحرين.
وتود حركة "حق" ان تؤكد بأن محاولات السلطات البحرينية إرسال إشارات تخويف وتهديد لقيادات المعارضة لن يحيدها ويمنعها من مواصلة المطالب الشعبية المتمثلة في عودة الشرعية لمبدأ أن الشعب مصدر السلطات جميعاً. من جانب آخر، فإن المنظمات الدولية على اطلاع بالأزمة الدستورية والوضع الحقوقي في البحرين ولن يضيف ما تقوم به السلطة من انتهاكات غير المزيد من التوثيق والتقارير الدورية والخاصة بالبحرين، الأمر الذي سوف ينعكس على حالة الإستقرار الداخلي وفي المنطقة.

علي يوسف الحبيب آخر شهداء الإنتفاضة

(هذا بيان عائلة الشهيد و الذي نشر بعد التحقق من موضوع الشهادة مع كلٍ من العلماء)

سماحة الشيخ عبدالجليل المقداد
فضيلة الأستاذ عبدالوهاب حسين
سماحة الشيخ حمزة الديري
سماحة السيد محمد الغريفي

بسمه تعالى
ليلة ذبول الزهرة في سماهيج
(الشهيد علي يوسف الحبيب)

في يومٍ كان يشع فيه نور ولادة أمير المؤمنين "ع" يوم الثالث عشر من شهر رجب المرجب كان أهالي قرية سماهيج على موعد غير مرتقب مع ذبول إحدى أزهارهم . زهرةٌ كان شذاها نسيماً حريرياً عَبقَ الرائحة ، زهرةٌ منذ عشر سنين و الأوراق تتساقط منها بكل حسرةٍ و ألم ، زهرةٌ لم تكن تحمل في ساقها شوكةً أبدا . حتى جاء موعد ذبولها و دفنها و تشيعها .

اسم الزهرة : علي يوسف الحبيب
عمر الزهرة : 40 سنة
محل نباتها : قرية سماهيج
عدد براعمها : 3 براعم (الحسن / طفوف / الحسين)
كنيتها : أبو الحسن
قصة الزهرة .....
كان الشهيد " الوردة " الرجل الذي أحيا روح التعليم الديني القرآني في القرية في النصف الأول من الثمانينات فكان أحد الأعمدة الرئيسية لهذا التعليم و أقوى رواديد القرية أيضاً . ظل يمارس نشاطه الرباني بكل فخرٍ و إباء ، حتى مرت السنين و كان أول اعتقال في 14/12/1994م في قرية بلاد القديم بعد مضايقات أجهزة أمن الدولة لمسيرة كانت تطالب بالإفراج عن سماحة الشيخ علي سلمان و استمر 15 يوم ، أما الإعتقال الثاني فكان في 2/4/1995م و استمر 9 أيام ، بعدها جاء الاعتقال الثالث في 27/5/م1996 ليلة التاسع من شهر محرم الحرام ..

و أي اعتقال هو الاعتقال الثالث حيث أعتقل من منزله بطريقة وحشية ناهيك عن التعذيب القاسي الذي تعرض له خلال فترة الاعتقال والتي استمرت 6 أشهر تعرض فيها لتعذيب قاس سبب له انتقال جرثومة إلى الدم مشابهة لجرثومة مرض (بهجت) ، حيث كانت تسبب له جلطات في جميع أنحاء الجسم و التهابات في الأوردة و نزيفاً داخلياً و خارجياً في جميع أنحاء الجسم استمر معه طيلة هذه الفترة من عملية إلى أخرى بلغت 4 عمليات خطيرة ، و حاله من سيء إلى أسوأ حتى وصل به الأمر إلى وضعه في وحدة العناية المركزة عدة مرات و لفترات طويلة .
جاء يوم الحسم .... شعر بتعب في العمل .... ذهب للطبيب .... حتى أغمي عليه .... نقل للمستشفى .... الأطباء بعد الفحوصات .... (علي به نزيف داخلي و أمله في الحياة ضغيف .... 5%) أجريت له العملية .... خرج الدكتور من غرفة العمليات و الوردة على قيد الحياة .... و ماهي إلا لحظات حتى خرج الدكتور الثاني .... صعق الحاضرين بالخبر .... ذبلت الوردة .... فكان يوم الثامن من شهر أغسطس 2006 هو آخر يومٍ لها .... شاع الخبر .... شيعتها الدموع قبل الكفوف .... ووريت الثرى ....
المصيبة الأعظم من كل ذلك أن الحسين و هو البرعم الأصغر مصاب بنفس المرض؟؟!!
ملحوظة : البيان نشر بعد مشاورة العلماء و التحقق من موضوع الشهادة من الناحية الشرعية حيث حظي بدعمهم وتأييدهم.
عائلة الشهيد 19/8/2006م

أطياف شعب البحرين الأبي تعبر عن رفض مشاريع الإذلال وتغيير الهوية

تحية إكبار وإجلال لرجال ونساء وأطفال المقاومة اللبنانية التي تقدم دروساً معبرة في الصمود والتحدي لمشاريع تغيير هوية المنطقة العربية. وتحية إكبار وإجلال لقيادات ونخب الشعب اللبناني التي اصطفت في موقف واحد رافض لبرامج الإستهداف الصهيوني التي تتخذ من لبنان معبراً لباقي دول المنطقة. إن صمود الشعب اللبناني وراء مقاومته الباسلة وقيادتها لكفيل بإحباط كل تلك المشاريع التي يبشر بها الغرب والتي يهدف من خلالها الى تحويل منطقة الشرق الأوسط الى منطقة حاضنة وراعية للمشاريع الإقتصادية والثقافية الأمريكية، وتضمن سلام وأمن الكيان الصهيوني الغاصب للقدس الشريف، واستمرار تدفق مصادر الطاقة والمال للغرب، ناهيك عن استئصال كل عناوين المقاومة والرفض لذلك.

من جانب آخر، فإننا نوجه التحية والإجلال لأبناء ومؤسسات شعبنا في البحرين الذين ما فتأوا يعبرون عن مناصرتهم ودعمهم لمقاومة العدو الصهيوني والداعمين له. فلم يتوقف شعب البحرين الأبي من إظهار تعابير الغضب والرفض لما يجري على أرض لبنان الصمود متخذا كل وسيلة ممكنة لإبراز ذلك. فمن بيانات الشجب وبرقيات ومهرجانات الدعم من قبل جمعيات المجتمع الأهلي (جمعيات سياسية، مؤسسات نسوية، جمعيات حقوقية ومهنية، ولجان وحركات شعبية) لأنشطة ثقافية من خطابة وشعر إنشاد ومسرح وفن، وأنشطة إجتماعية من أطباق خيرية الى جمع التبرعات المالية والعينية. ومن الدعاء الجماعي والتضرع الى الاعتصامات الشعبية والمسيرات التي لم تتوقف حتى كتابة هذه السطور.

شعب البحرين الأبي لم يتوقف عن إظهار تعابير الغضب والرفض لما يجري على أرض لبنان الصمود متخذا كل وسيلة ممكنة لإبراز ذلك

ولم تقتصر المشاركات على الرجال والنساء، بل تعداهم للأطفال الذين أبو إلا أن يشاطروا نظراءهم في لبنان الحزن على مايجرى والإصرار على مقاومة الهجمة الإستئصالية للعدو الصهيونية تنفيذا لمخططات قوى الظلام والرجعية في المنطقة والعالم. وقد شارك في تلك الفعاليات والأنشطة الرموز الدينية والسياسية، والحقوقيون، والنشطاء، والمهنيين والعمال وطلبة المدارس وطلبة العلوم الدينية وربات البيوت والعاطلون، معلنين بكل قوة وصراحة بأن شعب البحرين بكل تلاوينه السياسية والدينية والمجتمعية وراء المقاومة اللبنانية البطلة في دحر العدو الصهيوني ومن يقف وراؤه. ولم تقتصر تلك الفعاليات على المؤسسات الأهلية المختلفة، بل تبعتها المناطق. فكانت الدراز، والسنابس، وكرباباد وجدحفص. والمحرق وسماهيج ثم جدعلي ومدينة عيسى. كما تكونت اللجان الأهلية لمناصرة الشعب اللبناني بكل انواع الدعم.

السلطات البحرينية لم تجد بدا من مجارات ذلك المد الدولي والشعبي الجارف، ولكنها بدأت تقاوم وهج تلك الروح الرافضة لكل برامج الإذلال وتغيير الهوية في البلاد. يأتي ذلك من خلال تنفيذ قوانين التعسف وسلب كل أنواع حرية الرفض والتعبير والتجمع، كقانون الجمعيات السياسية، وقانون التجمعات، وقانون الصحافة والنشر، و قانون الإرهاب. ففي الأسبوع الماضي هاجمت قوات الأمن على المشاركين في المسيرة التي توجهت للسفارة الأمريكية تعبيراً عن رفض وشجب الموقف الأمريكي الداعم للكيان الصهيوني. وبالأمس القريب استنفرت قوات الشغب لمواجهة أطفال البحرين حين اعتصموا بكل سلمية-أمام بيت الأمم المتحدة بالمنامة- للتنديد بمجزرة العدو الصهيوني في قانا من خلال المشاركة في الرسم على قطعة قماشية كرسالة تضامن. وبالأمس أبلغت السلطات الأمنية عن رفضها للداعين لمسيرة تضامنية مع لبنان تخرج ليلا من منطقة السنابس، كما قامت بتهديدهم إن هم قاموا بتنفيذ تلك التظاهرة السلمية.

على الصعيد نفسه، فقد توالت المنظمات الدولية في اصدار البيانات والتقارير الرافضة لمحتوى واطر قانون الإرهاب الذي صاغته السلطات الأمنية التابعة للعائلة الخليفية وبصمت عليه مجالس الشيخ حمد. فقد اصدرت كل من منظمة العفو الدولية ومنظمة الحقوقيين الدولية والمقرر الخاص للأمم المتحدة (خبير دولي) في حرية التعبير والتجمع المرتبط بتشريعات مناهضة الإرهاب. وقد ركزت التقارير الدولية على ما بدى جلياً من محاولة العائلة الخليفية من ركب موجة مناهضة "الإرهاب الدولي" في تصفية كل الحركات والقيادات الشعبية التي تدعو لممارسة وسائل التعبير والتجمع والرفض والإعتراض على برامجها الرامية الى تغيير التركيبة السكانية لشعب البحرين وتحويل أرض البحرين وبحارها لملكية خاصة برموز العائلة الخليفية. لقد كان ذلك واضحا في التعريف المطاط للإرهاب- الذي يعتبر رفض دستور الشيخ حمد ومناهضته- إرهاباً، وفي العقوبات الشديدة بالسجن المؤبد لمن كون وشارك في حركة شعبية رافضة لذلك الدستور غير الشرعي، و في تمكين الإدعاء العام وإعطاءه صلاحيات القضاء في توجيه التهم واصدار الأحكام وتنفيذها. لم يكن إصدار هذا القانون، وما سبقه وما سيلحقه، مستغرباً. فقد جاءت كلها ضمن مشروع متكامل يشرعن مصادرة حرية التعبير والمعارضة من خلال استخدام مثلث الإرهاب (القوانين التعسفية، الإدعاء العام، والقضاء) الذي يستخدم منذ مجيء الشيخ حمد الى سدة الحكم، لتطويع المعارضة والتحركات الشعبية الرافضة لإذلال البحرينيين والمناهضة لبرامج تغيير هوية البحرين التي يرعاها ويقودها الشيخ حمد بنفسه منذ السبعينات.

وعليه، فما زالت هناك معارضة ترفض الإنصياع لبرامج العائلة الخليفية، فسوف يتوالى إصدار تلك القوانين المشرعة لإستهداف النشطاء والمعارضين في داخل وخارج البحرين. ومن هنا جاءت دعوتنا المؤصلة على فهم تفكير تلك العائلة الغازية التي ترفض الإعتراف بحقوق الشعب وتعامله على أساس الغزو والإحتلال. فمادامت العائلة مصرة ومواصلة في تنفيذ برامج تغيير الهوية ومحو تاريخ البحرين الثقافي وتحويل البحرين لملكية خاصة بأطفال العائلة الخليفية، فإننا نواصل مناهضتنا ومعارضتنا، ولن نتوقف مادامت الإرادة الشعبية مسلوبة ومصادرة.

مادامت العائلة مصرة ومواصلة في تنفيذ برامج تغيير الهوية ومحو تاريخ البحرين الثقافي وتحويل البحرين لملكية خاصة بأطفال العائلة الخليفية، فإننا نواصل مناهضتنا ومعارضتنا

ولن تضللنا مشاريع التعمية والتضليل الخليفية من انتخابات صورية تخلط الأوراق في محاولة إيهام تحمل مسئوولية مجالس الشيخ حمد مسئولية مايجري ويرسم على الأرض أو قدرتها في تغييره. إن بوصلتنا واضحة فيما يجري، وعليه نؤكد المقاطعة الشاملة لكل برامج العائلة الخليفية وندعو كل الفعاليات الشعبية للعمل في ذلك الإتجاه للتعبير عن الرفض القاطع لكل برامج الإستيطان والإحلال التي يقودها الشيخ حمد.

صمود الثلة المؤمنة

التتمة من ص 1

وهي ان الاحتلال لا يدوم اذا توفرت لدى الاحرار الشجاعة النفسية لمقاومته، وان عقلية الاحتلال التي تقوم على اساس امتلاك الارض ومن عليها، وتوطين الاجانب في مستوطنات خاصة، وتوجيه ملاك الاراضي لبيعها بأسعار عالية على اصحاب الاموال الاجانب، لا يمكن ان تصادر الحقوق الشرعية للمواطنين الأصليين (على اختلاف مذاهبهم). هذا التطور الاقليمي كان له انعكاس كبير على الوضع في البحرين بشكل خاص، بسبب التمايز الواضح في المواقف بين شعب البحرين والعائلة الخليفية المحتلة. فقد وقف الشعب بكافة فئاته مع ا لمقاومة ورفض الاحتلا ل وعقليته وتوجهات ومستوطناته، بينما وقفت تلك العائلة مع الاحتلال، وسمحت بفتح مكتب اقتصادي صهيوني على ارض البحرين الطاهرة، لتدنسها مجددا، وتستكمل تاريخ التدنيس الذي بدأ بالاحتلال الخليفي الغاشم. وما جريمة التجنيس التي تقض مضاجع اهل البحرين الا واحدة من شرور هذا النظام الاستئصالي الحاقد الذي لا يرعوي عن القيام بأية جريمة ضد اهل البحرين (شيعة وسنة) باساليبه الماكرة، مستغلا اموال البلاد التي صادرها لضرب اهلها.

ان من الضروري التصدي لجرائم هذا النظام، خصوصا جريمة تغيير التركيبة الديمغرافية، بكافة الوسائل المشروعة ضمن القوانين الدولية، ومن بينها الاحتجاجات المتواصلة والمقاومة المدنية والعصيان المدني والشكاوى للجهات الدولية المختصة بحماية السكان الاصليين. وقد كررت وزارة الداخلية القول بانها غير معنية بمشروع تغيير التركيبة السكانية، وأشارت بوضوح الى ان المشروع مختص برأس النظام، وبالتالي فمن العبث بمكان التقاضي امام محاكم العائلة الخليفية التي تمنع اساسا مقاضاة رأس النظام، المسؤول المباشر عن هذا المشروع. ان المسؤولية والشجاعة تقتضيان التصدي للجهة المسؤولة عن هذه الجريمة، وعدم الانشغال برفع قضايا يعرف الجميع نتائجها سلفا. فالجريمة أكبر من ان تواجه بتقبيل الانوف وتبادل كلمات الاحترام والمجاملة. فهوية البلاد مهددة، وكذلك علاقات أهلها وانصهارهم في حب الوطن. انها مؤامرة خبيثة من هذه العائلة الجائرة، يجب التصدي لها بكافة الوسائل السلمية. وأولى الخطوات المطلوبة لهذا التصدي القطيعة القلبية مع نظام الظلم، وعدم الاستسلام له ولقوانينه ونظمه، وافشال خططه لاحتواء العناصر الفاعلة ضمن مشروعه التخريبي الفاشل. وان من السذاجة بمكان الاعتقاد بان بالامكان معالجة المشاكل التي يعاني منها اهل البحرين من خلال انظمة العائلة الخليفية وقوانينها. فالبطالة قرار محوري لدى هذه العائلة في اطار سياسة "التجويع من اجل التطويع"، وفرض القوانين من جهة واحدة بهدف الغاء الطرف الآخر من مفهوم الشراكة السياسية، وتكريس التمييز كسياسة ثابتة للنظام بهدف التشطير المجتمعي ومنع تبلور اجماع وطني ضد استبداده وجرائمه، وممارسة التغيير الديمغرافي في اطار عقلية الاحتلال لإطالة هذا الاحتلال ومنع قيام هوية وطنية تطالب بحكم عصري متحضر بدلا لاستبداد الحكم المتوارث. هذه القضايا يستحيل ان تحل ضمن أطر النظام، فهي أطر تمت صياغتها لحماية النظام وقطع الطريق على اية محاولة لتهديد هيمنة العائلة الخليفية عليه.

من هنا جاء غيظ رأس النظام وتهديداته واعتقاله النشطاء وتسليط فرق الموت على المعارضين، وتقنين الاستبداد بمراسيم يفرضها رأس النظام ويفرض على اعضاء مجالسه إقرارها، كما حدث مع مرسوم الميزانية التي أقرت في وقت قصير، والقوانين القمعية الاخرى، وآخرها قانون الارهاب الذي ينص على اعدام من يعارض الدستور الخليفي الاستبدادي. ان شعبنا يدرك ضرورة التمرد ضد نظام الاحتلال وعقلية الاقصاء، وان ما حققه في الايام الاخيرة من نجاحات اعلامية وسياسية ستتحول، بعون الله وإصرار المناضلين، الى مشاريع أوسع داخل البلاد وخارجها لوضع حد لإجرام هذه العائلة الباغية. يدرك شعبنا ايضا ان عليه ان يقف بوجه كافة مشاريع الاستسلام والتبعية، وان تكاليف تلك المواقف سيكون أقل من تكلفة مسايرة الظلم وعقلية الاحتلال والهيمنة، وان الله مع الصابرين والصادقين، الرافضين للظلم، والمقطبين بوجه الظلمة واعوانهم.

رباعيات من جمر

بقلم الشاعرة: وردة المهتدي

عيونٌ تعربدُ فيها الحياة ... على كل واد تلاشى الصدى
ونبض تنوش به اليعملات ... وفي زرقة البوح ضاع المدى
وزهرٌ من الأجفن الناعسات ... ونسغ الحكايات أضحى سدى
تناديك في الروض والدالية ... يضاهي جراحاتنا القانية

سها كل زهر بمسك الطيوب ... سلافة حبي وآماليه
وسار الهوينى جموح الدروب ... تسح على الأرفف الخالية
وبين الشآبيب يطوي السهوب ... وزنبقة في الدجى شاكية
ويهتف باسمك يا غالية ... تشيع الغواية والهاوية

عروسٌ وأشواقها ترحلُ ... بلادي ومن في فؤادي لها
فيهمي لها القلب والمغزل ... غرام وفي الوجد أولى بها
ضفائر عشق وأزهارها ... وأحلى المضامين في وردها
تسرح أنفاسها الآتية ... تحلق في فتنة البادية

عروسٌ وأشواقها ترحلُ ... بلادي وفي عينها سوسنُ
فيهمي لها القلب والمغزل ... ونزف على جرحها يحقن
ضفائر عشق وأزهارها ... وسقم بأغوارها مزمن
تسرح أنفاسها الآتية ... وسهم بأحداقها الباكية

وفي بحّة العمر قلب العليل ... بلادي أيسقيك مني الشعور؟
يسامر في كوخه المستحيل ... وهل يعرف الشوك غير الزهور؟
ويرصفه الدهر جرحا ذليل ... تنادين والشعر دفء السطور
تهامى على ضفة الساقية ... تردد في الأزمن الخاوية

وبين المسافات ذاب انصهار ... بلادي وذا قلبي المحرض
شتات التوجس والانشطار ... يناجيك والعين لا تغمض
وخلف النقاهة ضاع النهار ... وقد طاف في سحرك المغرض
وصلت على روحه الداجية ... فكان المهيمن والطاغية

ومن منطق الشعر بعدٌ خجول ... أحار وفي الأفق كم دنّسوا
توارى على ضفتيه الذبول ... وداسوا على القلب واستأنسوا
وزوبعة يعتريها الذهول ... وهل كنت تدرين كم جنسوا ؟
فتبكي على حظها راثية ... وكم نكبة منهموآتية ؟

للبوح تتمة !